متصل و منفصل والبرهان الذي ذكره يجري في غير تعدد
قدرتين مثلا او علمين له وبيان الجريان فيما يجري
انه لو تركب من جواهر لم يوجد العوالم للزوم العجز وذلك
ان اوصاف الالوهية اما ان تقوم بكل جزء او بالبعض
او بالمجموع والكل باطل اما الاول فلان كل جزء يكون
الها فياتي التمانع والعجز للمماثلة فياتي نفي الحوادث واما
الثاني فباطل لانه لا اولية لبعض الاجزاء على بعض ولو
فلا تقوم بها وذلك يستلزم عجز جميعها وهو يودي لنفيها
وهو محال وايضا من لم تقم به من الاجزاء يلزم عجزه فيلزم
عجز الاخر للتماثل فيودي الى نفيها واما الثالث فلانه يلزم
عجز كل جزء على انفراده وعجزه يوجب عجز ساير الاجزاء
للتماثل وذلك يودي الى نفيها وايضا يلزم عليه انقسام
ما لا ينقسم من الصفات و اما تعدد الذات انفصالا
فهو الذي تصدى له في الشرح واما استحالة تعدد
الصفات بان يكون للحادث صفة قدرة مثلا تماثل
صفته فلانه اذا انفردت قدرة العبد في ممكن ما عجزت
قدرة الرب ويلزم عجزها في ساير الممكنات فيلزم
نفيها اذ قدرة العبد عند القايل بها انما تؤثر في الصفات
لا في الذوات فتنتفي الذوات بعجز قدرة الرب فيلزم
نفي الصفات او تقول اذا عجزت قدرة الرب عجزت
قدرة العبد لان ما جاز على المثل يجوز على مماثله اما
وحدانية صفاته فلا يلزم فيها تمانع لان المؤثر الذات
فلا تمانع بين القدرتين والارادتين وساير الصفات
ولو سلمنا التمانع فلا يعم الكلامين والعلمين والادراكين
بل يخص القدرة والارادة على ان تعدد الارادة
انما يودي الى نفي العوالم لا بالعجز بل بضد الارادة
وهي

و هي الكراهة والمص ذكر العجز في الجميع الا ان يقال اذا تعطلت
الارادة تعطلت القدرة وذلك يودي الى العجز المودي
الى نفيها وهو محال فلم يجر البرهان في صفاته باعتبار
تعددها في ذاته ويمكن ان يقال لم يقصدها بالبرهان
لمخالفة بعض اكابر اهل السنة فيها كالصعلوكي في العلم
والكلام وحكي ابن الحاجب في القدرة القول بالتعدد
بتعدد المقدورات قوله اذ لو كان له مماثل في الوهيته مراده
ما يشتمل الكم المتصل والمنفصل في الذات والصفات
بان تقوم اوصاف الالوهية بجزء من اجزاء الذات يماثل
الاخر او بذات غير ذاته او تتعدد صفات الالوهية بوجود
صفة اخرى في غيره او قدرتين مثلا فيه فظهر شمول
دليله والحمد لله الا فيما ذكرت لك من العلمين له مثلا
فافهمه ثم التمانع حاصل من حيث ان الممكن من حيث هو
ممكن لا ينقلب واجبا لمنع تعلق صفة التاثير اولا
محالا كذلك ففي فرض الاتفاق يحصل التمانع من
حيث عموم الصفة وقبول كل للتمكن فليس صدوره
عن احدهما يمنع توجه الاخر له بان يقال انه موجود و
تحصيل الحاصل محال بل عدم صدوره عن الاخر عجز
للاخر لانه ممكن باصله والكلام عند التوجه او بعد
الفعل اعتبارا بالاصل وفي فرض الاختلاف تعود
قدرة احدهما دون الاخر وعجز الاخر لانه ممكن عند
التوجه وبعد الفعل اعتبارا بذاته فايقاع لضده ليس بمحال
وانما تخلف للعجز وعروض الوجوب او الاستحالة لا
يرفع الامكان الاصلي قوله ان الممتنع اجتماع قدرتين
اتفقا او اختلفا الا الممكن الذي متعلق القدرة فهو
ممكن بذاته فعدم وقوعه بقدرة الاخر عجز لانها يرتفع
عنها العجز بوجوب او استحالة فامتناع اجتماع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)